دراسة اقتصادية لمشروعات الانفتاح الاقتصادى الزراعية فى جمهورية مصر العربية

للدكتور على عبد العال خليفة

● مقـــدمة ●

مر المقتصد المصرى بتجارب متباينة ، وتعرض لسياسات اقتصادية مختلفة ومتعددة ، فقبل عام ١٩٥٢ كان النظام الاقتصادى السائد هو النظام الراسمالى الذى يستند الى مبدأ الحريةالاقتصادية والاجتماعية ، ويترك أمر ادارة المقتصد الوطنى لقوى السوق التى تحكم تخصيص وتوزيع الموارد بين فروع النشاط الاقتصادى ، وتوزيع الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .

ولقد بدأ التحول عن نظام الحرية الاقتصادية بعد عام ١٩٥٢ ، حيث اتبعت الدولة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ سياسة التدخل والتوجيه للنشاط الاقتصادى ، ثم أعقب ذلك ومنذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ الاخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى الشامل ، ونظام راسمالية الدولة الذى يعتمد على سيطرة الدولة والقطاع العام على الموارد الاقتصادية الرئيسية ، وتوجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن ذلك هو الهدف الاسمى لاى نظام اقتصادى.

والحقيقة أن التجارب التى مر بها المقتصد المصرى الى ما قبل عام ١٩٧٤ لم تحقق النتائج المرجوة ، ومنذ عام ١٩٧٤ اتجهت الدولة الى اتباع أسلوب جديد فى ادارة المقتصد الوطنى أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى . ولقد تبلور هدف هذه السياسة بصفة أساسية فى محاولة جذب رءوس الاموال الاجنبية للمساهمة فى عملية التنمية ، وازالة القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية فى مجالات الاستثمار المختلفة ، وتوفير كافة الضمانات اللازمة لها واعطاء دور أكبر لقوى السوق فى ادارة المقتصد القومى بما يتبع ذلك من زيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى .

● الدكتور على عبد العال : أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد ، قسم الاقتصاد الزراعى والارشاد ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

ويهدف هذا البحث الى التعرف او الوصول الى ماهيةالانفتاح الاقتصادى ، والظروف والعوامل التى دفعت مصر الى الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وطبيعة المشروعات الزراعية التى وافقت عليها هيئة استثمار المال العربى والاجنبى ، والمعوقات الاساسية التى واجهت الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية وعلى الاخص فى المجال الزراعى .

● ماهية الانفتاح الاقتصادى ●

يمكن التمييز بين منهاجين للتنمية الاقتصادية (١) بالاخذ فى الاعتبار أن عنصر راس المال هو المحور الاساسى لمعدل النمو الاقتصادى : —

(أ) منهاج التنمية الاقتصادية المغلقة : والذى يعتمد فقط على رأس المال المحلى كما توفره الامكانيات والموارد الذاتية المتمثلة فى المدخرات القومية ، كمحدد لمعدل النمو الاقتصادى ، ويطلق عليه احيانا اصطلاح سياسة الانغلاق الاقتصادى . وقد طبق هذا المنهاج(٢) على سبيل المثال فى انجلترا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، واليابان التى حققت الخطوات الاولى للتنمية الاقتصادية دون اعتماد ملحوظ على تدفق راس المال الاجنبى ، اذ بلغ معدل استيرادها لراس المال الاجنبى خلال الفترة ١٨٦٩ — ١٩١٣ نحو ٣٪ من الدخل القومى ، وكذلك الاتحاد السوفيتى الذى أتم معظم برامج وخطط التنمية الاقتصادية بالموارد المالية .

(ب) منهاج التنمية الاقتصادية المفتوحة : والذى لا يعتمد على راس المال المحلى فقط وانما يسمح لتدفقات راس المال الاجنبى للمشاركة فى عملية التنمية ، وبالتالى المشاركة فى تحديد معدل النمو الاقتصادى . وتأخذ هذه التدفقات لراس المال الاجنبى ثلاثة أشكال رئيسية هى المعونات الخارجية ، والقروض الاجنبية ، والاستثمار الاجنبى المباشر . ويمكن أن نطلق اصطلاح الانفتاح الاقتصادى على هذا المنهاج الذى تطبقه غالبية دول العالم اليوم ولكن فى صور مختلفة وبدرجات متفاوتة .

---

(١) أحمد عبد العزيز الشرقاوى (دكتور) : مفهوم الانفتاح الاقتصادى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١١٧١ .

(٢) أحمد عبد الغنى يس : دور الانفتاح الاقتصادى فى تنمية الاقتصاد المصرى الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٨٠ ، بحث مقدم للحصول على درجة الدبلوم ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

فعلى سبيل المثال صدر فى يوغوسلافيا قانون لاستثمار رأس المال الاجنبى يقضى بالا يزيد الاستثمار الاجنبى عن قيمة رأس المال اليوغوسلافى فى المشروع ، وان يكون الهدف من تقبل رءوس الاموال الاجنبية اما زيادة الانتاج او الانتاجية او الصادرات أو تحديث التكنولوجيا ، وان توزع ارباح المشروع على النحو التالى ٢٠٪ من ارباح المستثمر الاجنبى يعاد استثمارها فى المشروع نفسه أو مشروعات يوغوسلافية اخرى ، و٨٠٪ من الارباح يمولها المستثمر للخارج بشرط أن يكون مصدر العملة حصيلة صادرات المشروع ، مع دفع ضريبة تمثل ٣٥٪ من الارباح .

وصدر قانون الاستثمار لراس المال الاجنبى فى رومانيا عام ١٩٧١ والذى أجاز انشاء شركات ذات رأس مال مشترك على ألا يزيد مساهمة رأس المال الاجنبى عن ٤٩٪ ، وذلك فى ميادين الصناعة والزراعة والتشييد والسياحة والبحث العلمى .

وفى دولة مثل كوريا الجنوبية (٣) وضعت سياسة تشجيع رأس المال الاجنبى عام ١٩٦٦ والسماح له فى عدة مجالات أهمها الصناعة ، بينما حظرت دخوله فى عدة مجالات اخرى كالانتاج الحربى والطاقة ، وفضلت كوريا المشروعات المشتركة وليس الاستثمار الذى يتضمن الملكية الكاملة للاجانب . ومنحت كوريا الجنوبية المشروعات الممولة تمويلا أجنبيا عديدا من المزايا والاعفاءات الضريبية . ولقد ادت التجربة الكورية فى الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٧٨ الى تحويلها من بلد زراعى الى دولة نصف مصنعة وازداد دخل الفرد من ٨٧ دولارا الى ٢٤٢ دولار .

وفى المكسيك فان دور الاستثمار الاجنبى (٤) كان دورا مكملا للجهد البشرى منذ العشرينات . وقد صدر فى المكسيك قانون لتشجيع وتنظيم الاستثمار الاجنبى . ويطلب القانون فى المكسيك ضرورة الموافقة على جميع الاستثمارات الاجنبية ، كما يحدد القانون مجالات استثمارات المشروعات الاجنبية وكمية الاسهم التى يمكن أن يملكها الاجانب . وقد انشأت فى ظل القانون وكالة قومية لتسجيل هذه الاستثمارات الاجنبية ، أما الحوافز التى تعطى للاستثمار الاجنبى فمنصوص عليها فى قوانين منفصلة .

---

(٣) ميراندا زغلول رزق : دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى التنمية طويلة الاجل فى الاقتصاد المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى مع دراسة تحليلية للتركيز على القطاعات الرئيسية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ص ٤٦٤ — ٤٦٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٦٠ .

ومما سبق يمكن تعريف الانفتاح الاقتصادى بأنه نوع من أنواع السياسات التى تستهدف جعل منهاج التنمية الاقتصادية القومى لا يعتمد فقط على امكانيات رأس المال المحلى كما توفرها المدخرات القومية ، وانما يعتمد أيضا على تدفقات رأس المال الاجنبى فى صوره المختلفة من معونات خارجية وقروض أجنبية واستثمار أجنبى مباشر . ويشترك فى هذه السياسة الاقتصادية جميع دول العالم تقريبا حيث ان معظمها لا يعتمد فقط على امكانيات رأس المال المحلى فيها ، وانما يعتمد على انسياب رأس المال الاجنبى فى صوره المختلفة للاستفادة به فى التنمية الاقتصادية ويرجع ذلك الى ثلاثة أسباب هى : عدم كفاية امكانيات رأس المال المحلى التى توفرها المدخرات القومية وعدم كفاية حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى والتى توفرها امكانيات الانتاج المحلى ، وأخيرا بدائية الاساليب الانتاجية المستخدمة فى الانشطة المختلفة .

وقد اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٣ بهدف تطوير المقتصد المصرى ، وقد اختلفت الآراء حول تعريف سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فمن هذه الآراء من يرى(٥) أنها تهدف الى تشجيع وحفز رءوس الاموال الاجنبية للمساهمة فى تمويل المشروعات المختلفة داخل مصر . ومن الآراء الاخرى من يرى أنها سياسة تعتمد على ازالة كافة القيود على حركة التبادل التجارى بين مصر والخارج ، والعمل فى نفس الوقت على تشجيع وجذب رءوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل مصر .

والانفتاح ليس دعوة لتبنى ايدولوجية جديدة(٦) ، انما هو أسلوب لادارة المقتصد القومى بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الدولية ، وبما يؤدى الى تسهيل اتصال المقتصد المصرى بالاقتصاد الدولى ، حتى يمكن للمقتصد المصرى أن يتابع التطورات الدولية فى مجال المعلومات والتكنولوجيا ، خاصة وأن الثورة التى تحققت فى التكنولوجيا والمعلومات قد أظهرت آثارها فى مختلف نواحى الحياة عامة . والانفتاح الاقتصادى(٧) ليس نظاما اقتصاديا له معالمه ومحدداته كنظام رأسمالى أو نظام اشتراكى ، وليس أسلوبا اقتصاديا كالتخطيط ، وانما هو وسيلة علاج مباشرة مما نعانيه من قصور فى بعض عناصر الانتاج الهامة وهى رأس المال والتكنولوجيا الحديثة .

---

(٥) جامعة المنصورة : كلية التجارة : الانفتاح بين الانتاج والاستهلاك : المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، القاهرة ٢٤ — ٢٦ ابريل ، ١٩٨٢ ، المجلد الاول ص ٧٣

(٦) المرجع السابق ، ص ٦

(٧) محمود محمد نور (دكتور) : مصر والانفتاح الاقتصادى ، ١٩٧٦ ، ص ٨

ويعرف الانفتاح الاقتصادى (٨) بانه سياسة اقتصادية اخذت بها مصر فى السنوات الاخيرة الى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع وحفز رءوس الاموال العربية والاجنبية ، وكذلك المصرية ، على القيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج اليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية ، وذلك بالاضافة الى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا . واستثمار رءوس الاموال هذه ليس قاصرا على انشاء المشروعات الجديدة ، بل من الممكن أن يساهم فى تحسين وتطوير المشروعات الزراعية القديمة .

وقد حددت الدولة مفهوم الانفتاح الاقتصادى ، واكدت ان المقصود به هو الانفتاح الانتاجى وليس الاستهلاكى ، ويعنى هذا ان مصر ترحب بالاستثمارات فى جميع القطاعات بشرط أن تخدم هذه الاستثمارات الاهداف الانتاجية لمصر ، وبشرط أن تراعى الاعتبارات الاجتماعية ، وأن تسهم فى زيادة فرص العمل ، وزياد الانتاج ، بما يتيح للدولة أن توجه جهدها ومواردها للانفاق على مشروعات الخدمات الاساسية للشعب .

• الظروف والعوامل التى دفعت مصر •
• الى الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى •

واجهت مصر خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٤ عديدا من المشكلات من أهمها خوضها لثلاث حروب عسكرية متتالية مما أدى الى توجيه الجانب الاكبر من مواردها للمجهود الحربى (٩) ، وبالتالى اهملت باقى قطاعات النشاط الاقتصادى ، واثقل كاهل الميزانية المصرية بعبء القروض العسكرية واقساطها الى جانب القروض الاخرى واقساطها . وقد ترتب على هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الاخرى والتى من اهمها الزيادة السنوية المستمرة والعالية فى السكان ، وتناقص الموارد المالية المصرية بسبب غياب قناة السويس وبترول سيناء ، وتقلص الحركة السياحية الى مصر ، وتناقص الانتاج فى بعض القطاعات — الى تخلف المقتصد المصرى .

وقد ترتب على تخلف صناعة الزراعة المصرية الى العديد من النتائج والتى من اهمها انخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة

---

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨١/١٠/٣١ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٣

(٩) المرجع السابق ، ص ٦

المزروعة والمساحة المحصولية أو الزراعية ، وكذلك انخفاض معدلات الزيادة فى انتاجية الفدان لمختلف الزروع ومعدلات الزيادة فى المنتجات الحيوانية ، وأيضا انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى للمنتجات الزراعية الرئيسية .

ويتضح من جدول (١) تناقص متوسط نصيب الفرد من الرقعة المزروعة والرقعة المحصولية فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٨١ حيث بلغ هذا المتوسط نحو ٠ر٢٦ ، ٠ر٤٣ من الفدان على الترتيب عام ١٩٥٢ ، انخفض الى نحو ٠ر١٤ ، ٠ر٢٦ من الفدان على الترتيب عام ١٩٨١ . وبذلك يتبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بنحو ٠ر٥٠٪ ، وكذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرقعة المحصولية بنحو ٥ر٣٩٪ ، ومن المتوقع (١٠) استمرار تناقص نصيب الفرد من

جدول (١)

متوسط نصيب الفرد بالفدان من الرقعة المزروعة والرقعة المحصولية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٨١

السنة	الرقعة المزروعة بالمليون فدان	الرقعة المحصولية بالمليون فدان	عدد السكان بالمليون	متوسط نصيب الفرد من الرقعة المزروعة بالفدان	متوسط نصيب الفرد من الرقعة المحصولية بالفدان
١٩٥٢	٦٧ر٥	٣٠ر٩	٢١ر٥٨	٠ر٢٦	٠ر٤٣
١٩٦٠	٨٠ر٥	٣٠ر١٠	٢٦ر٥٩	٠ر٢٢	٠ر٣٩
١٩٧٣	٧٩ر٥	٩٩ر١٠	٣٥ر٩٠	٠ر١٦	٠ر٣١
١٩٧٦	٨٧ر٥	٢٩ر١١	٣٨ر٢٠	٠ر١٥	٠ر٣٠
١٩٧٨	٨٤ر٥	٢٠ر١١	٣٩ر٧٧	٠ر١٥	٠ر٢٨
١٩٨٠	٨٧ر٥	١٣ر١١	٤٢ر٢٩	٠ر١٤	٠ر٢٦
١٩٨١	٨٩ر٥	٢٦ر١١	٤٣ر٤٧	٠ر١٤	٠ر٢٦

* بيانات تقديرية :

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ — ١٩٨٢.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يونيو ١٩٨٢ الزمام والمساحات المزروعة فى جمهورية مصر العربية فى عام ١٩٧٩ .

---

(١٠) مصطفى الجبلى (دكتور) الطريق الى تنمية زراعية تواجه المتغيرات ، المؤتمر الاقتصادى ١٢ — ١٥ فبراير ١٩٨٢ ، معهد التخطيط القومى .

جدول (٢)

انتاج واستهلاك المنتجات الزراعية بالالف طن ونسبة الاكتفاء الذاتى فى جمهورية مصر العربية فى عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٠

المجموعة الغذائية	١٩٧٠				١٩٨٠			
	الانتاج	الاستهلاك	العجز أو الفائض	الاكتفاء الذاتى	الانتاج	الاستهلاك	العجز أو الفائض	الاكتفاء الذاتى
	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن
مجموعة الحبوب :								
القمح	١٥١٦	٣٨٠٩	—٢٢٩٣	٣٩ر٨	١٨٢٦	٥٤٩٤	—٣٦٦٨	٣٣ر٢
الشعير	٨٣	٨٠	—٣	١٠٣ر٧	١١٤	١١٤	صفر	١٠٠ر٠
الاذرة الشامية	٢٣٨٩	٢٤٦٥	—٧٦	٩٦ر٩	٢٩٣٨	٣٨٥٤	—٩١٦	٧٦ر٠
الارز الابيض	١٧٣٨	١٢١١	+٥٢٧	١٤٣ر٠	٢٥١١*	٢٣٨٢*	+١٢٩*	١٠٥ر٤
مجموعة البقوليات:								
الفول	٢٧٨	٢٧٨	صفر	١٠٠ر٠	٢٤٤	٢٥٤	—١٠	٩٦ر١
العدس	٣٣	٣٧	—٤	٨٩ر٢	٨	٦٥	—٥٧	١٢ر٣
مجموعة الانتاج الحيوانى :								
الالبان	١٣٦٠	١٦٧٧	—٣١٧	٨١ر١	١٨٦٥	٣٠٠٣	—١١٣٨	٦٢ر١
اللحوم	٢٨٤	٢٩٩	—١٥	٩٥ر٠	٣٣٦	٤١٢	—٧٦	٨١ر٦
الدواجن	٩٨	٩٨	صفر	١٠٠ر٠٠	١٣٦	١٩٢	—٥٦	٧٠ر٨
الاسماك	٩١	٩٣	—٢	٩٧ر٨	١٤٣	١٩١	—٤٨	٧٤ر٩

* أوز فقط

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، تسجيلات انتاج واستهلاك المواد الغذائية فى جمهورية مصر العربية .

الاراضى الزراعية من ١٣ر٠ من الفدان حاليا الى اقل من ٦٠ر٠ منه عام ٢٠٠٠ ، أى أقل من ٣٠٠ متر مربع لسكنه ومرافقه وغذائه . ومن هنا تبرز أهمية ، بل وحتمية التنمية الزراعية الافقية ، ومن المعروف أن تلك التنمية تحتاج الى استثمارات ضخمة بالاضافة الى التكنولوجيا فى مجال استصلاح واستزراع واروواء الاراضى الجديدة ، ويلعب الانفتاح الاقتصادى دورا هاما فى هذا المجال من حيث توفير الاستثمارات اللازمة والتكنولوجيا المناسبة .

ويتبين من جدول (٢) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وتناقص تلك النسبة بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ لتلك الزروع موضع الدراسة حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح ، والشعير ، والاذرة الشامية ، والارز نحو ٨ر٣٩ ، ٧ر١٠٢ ، ٩ر٩٦ ، ٥ر١٤٣٪ على الترتيب عام ١٩٧٠ ، انخفضت الى نحو ٢ر٣٣ ، ٠ر١٠٠ ، ٢ر٧٦ ، ٤ر١٠٥٪ على الترتيب عام ١٩٨٠ . وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الفول ، والعدس نحو ٠ر١٠٠ ، ٢ر٨٩٪ على الترتيب عام ١٩٧٠ ، انخفضت الى نحو ١ر٩٦ ، ٣ر١٢٪ على الترتيب عام ١٩٨٠ كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الالبان ، واللحوم ، الدواجن ، والاسماك نحو ١ر٨١ ، ٠ر٩٥ ، ٠ر١٠٠ ، ٨ر٩٧٪ على الترتيب عام ١٩٧٠ ، انخفضت الى نحو ١ر٦٢ ، ٦ر٨١ ، ٨ر٧٠ ، ٩ر٧٤٪ على الترتيب عام ١٩٨٠ . ويرجع تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الزراعية الرئيسية موضع الدراسة بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ الى تواضع الزيادة فى انتاج المحاصيل الزراعية موضع الدراسة ، وزيادة الاستهلاك منها بمعدلات كبيرة ، مما أدى الى كبر حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك منها . ومن هنا تبرز أهمية الانفتاح الاقتصادى فى توفير رءوس الاموال اللازمة لتنفيذ المشروعات اللازمة للنهوض بانتاجية وانتاج تلك الزروع ، وكذلك من حيث تعديل الاساليب الانتاجية الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج بالكمية والنوعية المناسبة ، أى تحويل الزراعة المصرية الى زراعة حديثة ، وهذا يؤدى الى زيادة الانتاج ، وبالتالى زيادة الصادرات الزراعية وتقليل الواردات من السلع الزراعية ، وهذا يقلل من العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى ، حيث يتضح من جدول (٣) انخفاض انتاجية الفدان لاهم الزروع فى جمهورية مصر العربية بالمقابلة بانتاجيته فى مختلف دول العالم ، حيث تحتل مصر المركز الخامس بالنسبة لانتاجية الفدان من البصل ، والمركز الثامن بالنسبة لانتاجية الفدان من القطن ، والمركز الثانى عشر بالنسبة لانتاجية الفدان من الاذرة الشامية ، والرابع عشر بالنسبة لانتاجية الفدان من القمح ، والخامس عشر بالنسبة لانتاجية الفدان من البطاطس ، والثامن عشر بالنسبة لانتاجية الفدان من الشعير وذلك فى عام ١٩٧٩ .

جـدول (٣)

ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم من حيث انتاجية الفدان لبعض الزروع عام ١٩٧٩

الزرع	الانتاجية الفدانية فى مصر	المعدلات المثلى* للانتاجية الفدانية	الترتيب بين دول العالم
البصـــل	٧ر٨ طن	١٥ر٢ طـن	٥
القطـن	٦ر٠ قنطار	٩ر٧ قنطار	٨
الاذرة الشامية	١١ر١ أردب	١٩ر٨ أردب	١٢
القمـح	٩ر٥ أردب	١٤ر٦ أردب	١٤
البطاطس	٧ر٠ طـن	١٣ر٥ طـن	١٥
الشـعير	٩ر٨ أردب	١٤ر٨ أردب	١٨

* يقصد بالمعدلات المثلى متوسط انتاجية الفدان فى الدولة التى تحتل المركز الاول .

المصـــدر :

وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى الصادرة عام ١٩٧٩ .

● الاهداف المرجوة من تطبيق الانفتاح الاقتصادى ● فى مجال الانتاج الزراعى ●

تشمل اهم الاهداف المرجـوة من تطبيق الانفتاح الاقتصادى فى مجال الانتاج الزراعى ما يلى :

(اولا) التنمية الاقتصادية الزراعية الافقية باستخدام الاساليب الحديثة فى زراعة الاراضى الصحراوية والتى لا تتطلب اجراء تسـوية كاملة للسطح او شق الترع والمصارف .

(ثانيا) الارتفاع بانتاجية الاراضى الزراعية .

(ثالثا) التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية .

(رابعا) المحافظة على خصوبة الاراضى الزراعية المصرية عن طريق التوسع فى اقامة الصناعات البديلة لصناعة الطوب الاحمر منعا لتجريف التربة الزراعية .

(خامسا) ميكنة الزراعـة المصرية للتغلب على مشكلة قلة الايدى العـاملة الزراعية نتيجة لهجرتها من الريف الى الحضر ، والى الدول الخليجية ، مما أدى الى الارتفاع الشديد فى أجورها ، بالاضافة الى أن ميكنة الزراعة سوف تؤدى الى تحرير الماشـية من العمل المزرعى .

وهذا يؤدى الى زيادة الانتاج اللبنى واللحمى ، كما ان ميكنة الزراعة يؤدى الى أجراء العمليات الزراعية فى الوقت المناسب وينرتب على هذا زيادة انتاجية الزروع .

(سادسا) النهوض بالثروة الحيوانية والداجنة .

(سابعا) التوسع فى الانتاج السمكى واقامة المزارع السمكية .

(ثامنا) التوسع فى انتاج الاعلاف بما يكفل تحقيق الزيادة المنشودة فى الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية .

(تاسعا) تقليل الفاقد من المياه فى الرى والصرف .

(عاشرا) تصنيع الاسماك واقامة المجازر الآلية للحيوانات والدواجن واستخدام مخلفات صناعة الاسماك والمجازر فى تصنيع الاعلاف اللازمة للاسماك والدواجن .

(حادى عشر) التوسع فى التصنيع الزراعى وتعليب المنتجات الزراعية وانشاء الصوامع والمطاحن والمضارب وثلاجات الحفظ ، وذلك لرفع قيمة الانتاج من ناحية ، وللمحافظة على استمرار عرض المنتجات الزراعية المختلفة على مدار العام مع استقرار أسعارها .

وبوجه عام تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادى (١١) فى هذا المجال الى زيادة الانتاج الزراعى بصفة عامة وتحسين خواصه وتصنيعه ، مع ادخال الاساليب العلمية الحديثة فى مختلف جوانبه ، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى والامن الغذائى للانسان المصرى .

• المشروعات المختلفة التى وافقت عليها الهيئة العامة •
• لاستثمار المال العربى والاجنبى فى القطاعات المختلفة •
• حتى ١٩٨٠/١٠/٣١ •

وافقت الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على مشروعات تحت أنشطة صناعية ونشاطات أخرى . وتشمل النشاطات الصناعية قطاعات : الغزل والنسيج ـ الصناعات الغذائية ـ الصناعات المعدنية ـ الصناعات الهندسية ـ الصناعات التعدينية ـ مواد البناء والحراريات ـ الصناعات الكيماوية ، والدوائية ـ البترول ـ الصناعات الخشبية) . وتشمل النشاطات الاخرى قطاعات (الزراعة ـ الاسكان والمقاولات ـ الاستشارات الفنية ـ النقل والمواصلات ـ الاستثمار ـ البنوك ـ السياحة ـ الصحة والمستشفيات ـ الخدمات) . وقد بلغ اجمالى عدد المشروعات التى وافقت عليها الهيئة ٩٢٣ مشروع حتى

---

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨١/١٠/٣١ ، ص ١٥

جدول (٤) المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلد موزعة حسب قطاعات النشاط المختلفة ورءوس أموالها بالمليون جنيه حتى ١٩٨٠/١٠/٣١

قطاعات النشاط	عدد المشروعات الموافق عليها	رءوس أموال المشروعات			نسبة مساهمة القطاع في الاجمالى
		عملة محلية	عملة أجنبية	اجمالى	
		مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
نشاطات صناعية :					
قطاع الغزل والنسيج	٤٣	٦٩ر٤	٥٩ر٤	١٢٨ر٨	٤ر٤
قطاع الصناعات الغذائية	٦٧	٤٨ر٧	٥٢ر٧	١٠١ر٤	٣ر٤
قطاع الصناعات المعدنية	٢٨	١٤٦ر٣	٥٥ر٩	٢٠٢ر٢	٦ر٨
قطاع الصناعات الهندسية	٥١	٦٠ر٣	٧٥ر٣	١٣٥ر٦	٤ر٦
قطاع الصناعات التعدينية	٥	١٤ر٦	٩ر٢	٢٣ر٨	٠ر٨
قطاع مواد البناء والحراريات	٤٨	٨٦ر٠	٤٨ر٤	١٣٤ر٤	٤ر٥
قطاع الصناعات الكيماوية	٩٧	٧٧ر٠	١٠٢ر٧	١٧٩ر٧	٦ر١
قطاع الصناعات الدوائية	٩	٨ر٥	٨ر٦	١٧ر١	٠ر٦
قطاع الصناعات البترولية	٥	١ر٧	١٨ر٤	٢٠ر١	٠ر٧
قطاع الصناعات الخشبية	١٣	٤ر٢	١٣ر٠	١٧ر٢	٠ر٦
اجمالى النشاطات الصناعية	٣٦٦	٥١٦ر٧	٤٤٣ر٦	٩٦٠ر٣	٣١ر٥
نشاطات اخرى :					
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	٥٦	٨١ر٥	٧٣ر٤	١٥٤ر٩	٥ر٢
قطاع الاسكان	٥٣	٨٩ر٣	١١٥ر٦	٢٠٤ر٩	٦ر٩
قطاع المقاولات	٩٣	٣٢ر٩	٥٠ر٣	٨٣ر٢	٢ر٨
قطاع الاستشارات الفنية	٢٢	٢ر٩	٥ر٠	٧ر٠	٠ر٣
قطاع النقل والمواصلات	١٦	٤ر٥	٣٢ر٠	٨٧ر٧	١ر٢
قطاع الاستثمار	١٠٨	٢٤٨ر٥	٢٨٥ر٠	٥٣٣ر٥	١٨ر١
قطاع البنوك	٥٧	١٦١ر٧	١٨٦ر٠	٣٤٧ر٧	١١ر٨
قطاع السياحة	١٠٧	٢٦٢ر٨	٢٢١ر٢	٤٢٤ر٠	١٤ر٤
قطاع الصحة والمستشفيات	١٩	١٧ر٧	٢٢ر٣	٤٠ر٠	١ر٤
قطاع الخدمات	٢٦	٢٥ر٣	١٣٤ر٤	١٥٩ر٧	٥ر٤
اجمالى النشاطات الاخرى	٥٥٧	٨٦٧ر١	١١٢٥ر٢	١٩٩٢ر٣	٦٧ر٥
الاجمالى العام	٩٢٣	١٣٨٣ر٨	١٥٦٨ر٨	٢٩٥٢ر٦	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٠/١٠/٢١ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٣ .

١٩٨٠/١٠/٣١ ، وبلغ اجمالى رءوس الاموال المخصصة لها نحو ٢٩٥٢ر٦ مليون جنيه كما هو مبين بجدول (٤) .

ويتضح من نفس الجدول ان عدد مشروعات صناعة الزراعة التى وافقت عليها الهيئة بلغ ٥٦ مشروعا ، يمثل نحو ١ر٦٪ من اجمالى عدد المشروعات فى القطاعات المختلفة ، وبلغت رءوس الاموال المخصصة لمشروعات صناعة الزراعة ١٥٤ر٩ مليون جنيه ، تمثل نحو ٢ر٥٪ من اجمالى رءوس الاموال المخصصة لمختلف المشروعات ، منها ٨١ر٥مليون جنيه بالعملة المحلية تمثل ٥٢ر٦٪ من جملة رءوس الاموال ، ٧٣ر٤ مليون جنيه بالعملة الاجنبية تمثل ٤٧ر٤٪ من جملة رءوس الاموال .

ويتضح مما سبق تواضع نصيب صناعة الزراعة من مشروعات الانفتاح الاقتصادى ، وبالتالى محدودية اثر الانفتاح الاقتصادى على صناعة الزراعة المصرية .

كما يتضح من نفس الجدول ان الجزء الاكبر من رءوس الاموال سواء المحلية او الاجنبية اتجه نحو قطاع البنوك والاستثمار حيث بلغت جملة رءوس الاموال المخصصة لهذين القطاعين نحو ٨٨١ر٢ مليون جنيه، تمثل ٢٩ر٨٪ من اجمالى رءوس الاموال المخصصة لمختلف المشروعات فى القطاعات المختلفة .

• مشروعات صناعة الزراعة التى وافقت عليها هيئة الاستثمار •

يتناول هذا الجزء من الدراسة موقف مشروعات صناعة الزراعة التى وافقت عليها هيئة الاستثمار حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ من حيث عددها، وتوزيعها الجغرافى ، والشكل القانونى ، وبدء الانتاج ، وتقسيم تلك المشروعات ٨٨ مشروعا حتى ، واجمالى راس المال المملوك لها ، وتكاليفها الاستثمارية ، والعمالة والاجور بها .

عدد المشروعات : يتبين من جدول (٥) عدد مشروعات صناعة الزراعة والتى وافقت عليها هيئة الاستثمار ، وقد بلغ عدد هذه المشروعات ٨٨ مشروعا حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ . ويتضح من هذا الجدول زيادة عدد المشروعات التى وافقت عليها الهيئة سنة بعد اخرى ، حيث بلغ عدد المشروعات الموافق عليها فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ نحو ٨ ، ١٢ ، ١٩ ، ٣٤ مشروعا على الترتيب ، وانخفض عدد

المشروعات فى عام ١٩٨٢ حيث بلغ ٤ مشاريع . كما يتضح من الجدول

ان الحد الاقصى لعدد المشروعات التى تم الموافقة عليها بلغ ٣٤ مشروعا فى عام ١٩٨١ ، يمثل ٦ر٣٨٪ من جملة عدد المشروعات .

جـدول (٥)
عدد مشروعات صناعة الزراعة التى وافقت عليها هيئة الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢

السنة	عدد المشاريع	٪ من الاجمالى
١٩٧٥	٢	٣ر٢
١٩٧٦	١	١ر١
١٩٧٧	٨	١ر٩
١٩٧٨	١٢	٦ر١٣
١٩٧٩	٨	١ر٩
١٩٨٠	١٩	٦ر٢١
١٩٨١	٣٤	٦ر٣٨
١٩٨٢	٤	٥ر٤
الاجمالى	٨٨	١٠٠

المصـــدر :
يجمعت وحتسبت من : الهيئة العامـــة لاستثمار المـــال العربى والاجنبى ، وبيانات ادارة الاحصـــاء : بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢ .

التوزيع الجغرافى : يتضح من جـدول (٦) أن الجـزء الاكبر من مشروعات صناعة الزراعة التى وافقت عليها هيئـة الاستثمار تركز فى القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية) حيث بلغ عدد المشروعات بها ٢٨ مشروعا ، يمثل نحو ٩ر٣٢٪ من إجمالى عدد المشروعات . وقد تفـاوت عدد المشروعات التى اقيمت فى المحافظات المختلفة ، ففى محافظةالاسكندرية اقيم ١١ مشروعا ، يمثل نحو٨ر١٢٪ من اجمـالى عدد المشروعات . وفى محافظات بور سعيد ، والمنيـا ، والمنوفية اقيم مشروع واحد فى كل محافظة يمثل ٢ر١٪ من اجمـالى عدد المشروعات .

ويرجع تركز المشروعات فى القاهرة الكبرى الى وجـود وزارات الدولة وتركزها ، والى توفر الخدمات والمرافق ، وغيرها من عنـاصر ومقومات الانتاج ، بالاضافة الى توفر سوق الاستهلاك الكبير الذى يضمن تصريف منتجات هذه المشروعات . وبذلك يتضح أهمية وضرورة توفير الخدمات والمرافـق بالمحافظات المختلفة وايضا العمل على الحـد من المركزية حتى يمكن زيادة عدد المشروعات فى المحافظات المختلفة .

جدول (٦)

التوزيع الجغرافى لمشروعات صناعة الزراعة والتى وافقت عليها هيئة الاستثمار حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

المحافظة	عدد المشروعات*	% من الاجمالى
القاهرة الكبرى (القاهرة ـ الجيزة ـ القليوبية) :	٢٨	٣٢ر٩
الاسكندرية	١١	١٢ر٩
الاسماعيلية	٨	٩ر٤
الشرقية	٨	٩ر٤
اسوان	٦	٧ر١
كفر الشيخ	٤	٤ر٧
دمياط	٤	٤ر٧
البحيرة	٤	٤ر٧
الفيوم	٣	٣ر٥
الدقهلية	٣	٣ر٥
قنا	٣	٣ر٥
بور سعيد	١	١ر٢
المنيا	١	١ر٢
المنوفية	١	١ر٢
الاجمالى	٨٥	١٠٠

* يوجد ثلاثة مشروعات غير محدد موقعها الجغرافى .

المصدر :

جمعت وحسبت من الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى ، سجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢ .

الشكل القانونى : يوضح جدول (٧) الشكل القانونى لمشروعات صناعة الزراعة . وطبقا للشكل القانونى يمكن تقسيم هذه المشروعات الى مساهمة ، ومساهمة مغلقة ، وتوصية بسيطة ، وفردى : ومسئولية محددة ، وتضامن . ويتضح من الجدول سابق الاشارة اليه أن الجزء الاكبر من مشرات صناعة الزراعة تمثل فى شركات مساهمة ، حيث بلغ عدد هذه المشروعات ٦٣ مشروعا ، يمثل نحو ٧١ر٦٪ من اجمالى عدد المشروعات . ويعزى ذلك الى أنه كلما زاد عدد المشتركين فى المشروع فانه يكون من المتوقع زيادة رأس مال المشروع ، وبالتالى كبر حجمه

وزيادة مقدرته على الانتاج . وتعرف الشركة المساهمة (١٢) بانها شركة ينقسم رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين بالقانون . وتقتصر مسئولية المساهم على أداء قيمة الاسهم التى اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا فى حدود ما اكتتب فيها من أسهم ، ويكون للشركة اسم تجارى يشتق من الغرض من انشائها ، ولا يجوز للشركة أن تتخذ من اسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها.

جدول (٧)

الشكل القانونى لمشروعات صناعة الزراعة والتى وافقت عليها الهيئة حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

الموقف	عدد المشاريع	٪ من الاجمالى
مساهمة	٦٣	٧١ر٦
مساهمة مغلقة	٨	٩ر١
توصية بسيطة	٧	٨ر٠
فردى	٥	٥ر٧
مسئولية محدودة	٣	٣ر٤
تضامن	٢	٢ر٣
الاجمالى	٨٨	١٠٠

المصدر :

جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى ، سجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢.

بدء الانتاج : يتبين من جدول (٨) أن عدد المشروعات التى بدأت الانتاج بلغ ٢٩ مشروعا ، يمثل نحو ٣٣ر٠٪ من اجمالى عدد المشروعات. وبلغ عدد المشروعات التى تحت التنفيذ ٢٠ مشروعا ، يمثل نحو ٢٢ر٧٪ من اجمالى عدد المشروعات ، وبلغ عدد المشروعات التى أخذت موافقات حديثة ٣٩ مشروعا ، يمثل نحو ٤٤ر٣٪ من الاجمالى. ويرجع السبب فى كون الجزء الاكبر من مشروعات الزراعة موافقات حديثة الى ارتفاع عدد المشروعات التى وافقت عليها الهيئة فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

ومما سبق يتضح محدودية مشروعات صناعة الزراعة التى بدأت الانتاج وبالتالى يكون أثرها محدودا على تلك الصناعة .

---

(١٢) قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، ملحق .

جـدول (٨)

عدد مشروعات صناعة الزراعة من حيث بدء الانتاج ، وتحت التنفيذ ، وموافقات حديثة حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

الموقف	عدد المشاريع	٪ من الاجمالى
بدأت الانتاج	٢٩	٣٣ر٠
تحت التنفيذ	٢٠	٢٢ر٧
موافقات حديثة	٣٩	٤٤ر٣
الاجمـالى	٨٨	١٠٠

المصـــدر :

جمعت وحسبت من : الهيئة العامـــة لاستثمار المال العربى والاجنبى ، سجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢.

تقسيم المشروعات طبقا لمجال الانتاج : يوضح جدول (٩) تقسيم مشروعات صناعة الزراعةوفقا لمجال الانتاج ، ويتضح من هذا الجدول أن مجالات الانتاج هى استصلاح الاراضى ، والانتاج الحيوانى ، والانتـاج النباتى ، وصناعة الدواجن ، والمزارع السمكية ، والمجمـع الزراعى الصناعى ، والميكنة الزراعية ، وتصنيع الاعلاف . وتحتل المشروعات فى مجال صناعة الدواجـن المركز الاول حيث بلغ عددها ٣٦ مشروعا ، تمثل نحو ٩ر٤٠٪ من اجمالى عدد المشروعات ، يليها مشروعات الانتاج النباتى التى بلغت ١٣ مشروعا تمثل ٨ر١٤٪ من الاجمالى ، فمشروعات تصنيع الاعلاف والتى بلغت ١٠ مشاريع تمثل نحو ٤ر١١٪ من الاجمالى، فمشروعات استصلاح الاراضى والتى بلغت ٩ مشاريع تمثل ٢ر١٠٪ من الاجمالى ، فمشروعات الانتاج الحيوانى والتى بلغت ٨ مشـاريع تمثل ١ر٩٪ من الاجمالى ، فمشروعات المزارع السمكية والتى بلغت ٧ مشاريع تمثل نحو ٠ر٨٪ من الاجمالى ، فمشروعات المجمعات الزراعية الصناعية والتى بلغت ٣ مشاريع تمثـل نحو ٤ر٣٪ من الاجمـالى ، فمشروعات الميكنة الزراعية والتى بلغت مشروعين تمثـل نحو ٣ر٢٪ من الاجمالى .

جـدول (٩)

تقسيم مشروعات صناعة الزراعة وفقا لمجـال الانتاج والتى وافقت عليها هيئة الاستثمار حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

مجال المشروع	الموقف	عدد المشروعات	% من اجمالى التى دخلت مرحلة الانتاج	% من اجمالى التى دخلت مرحلة التنفيذ	% من اجمالى التى أخذت موافقات حديثة	% من الاجمالى الكلى
استصلاح الاراضى	بدأ الانتاج	١	٣ر٤	—	—	١ر١
	تحت التنفيذ	٤	—	٢٠ر٠	—	٥ر٤
	حديث	٤	—	—	١٠ر٣	٥ر٤
	الجملة	٩	—	—	—	١٠ر٢
انتاج حيوانى (تربية أبقار) وتسمين عجول)	بدأ الانتاج	٢	٦ر٩	—	—	٢ر٣
	تحت التنفيذ	١	—	٥ر٠	—	١ر١
	حديث	٥	—	—	١٢ر٨	٥ر٧
	الجملة	٨	—	—	—	٩ر١
انتاج نباتى	بدأ الانتاج	٨	٢٧ر٦	—	—	٩ر١
	حديث	٢	—	١٠ر٠	—	٢ر٣
	تحت التنفيذ	٣	—	—	٧ر٧	٣ر٤
	الجملة	١٣	—	—	—	١٤ر٨
صناعة الدواجن	بدأ الانتاج	١٤	٤٨ر٣	—	—	١٥ر٦
	تحت التنفيذ	٩	—	٤٥ر٠	—	١٠ر٢
	حديث	١٣	—	—	٣٣ر٣	١٤ر٨
	الجملة	٣٦	—	—	—	٤٠ر٩
مزارع سمكية	بدأ الانتاج	٢	٦ر٩	—	—	٢ر٣
	تحت التنفيذ	١	—	٥ر٠	—	١ر١
	حديث	٤	—	—	١٠ر٣	٤ر٥
	الجملة	٧	—	—	—	٨ر٠
مجمع زراعى صناعى	حديث	٣	—	—	٧ر٧	٣ر٤
الميكنة الزراعية	تحت التنفيذ	١	—	٥ر٠	—	١ر١
	حديث	١	—	—	٢ر٦	١ر١
	الجملة	٢	—	—	—	٢ر٣
تصنيع أعلاف (دواجن وماشية)	بدأ الانتاج	٢	٦ر٩	—	—	٢ر٣
	تحت التنفيذ	٢	—	١٠ر٠	—	٢ر٣
	حديث	٦	—	—	١٥ر٤	٦ر٨
	الجملة	١٠		—	—	١١ر٤
الاجمالى	—	٨٨	—	—	—	١٠٠ر٠

المصـــدر :

جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى ، سـجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢

كما يتضح من جدول (٩) أن الجزء الاكبر من المشروعات الزراعية والتى بدأت الانتاج تتركز فى صناعة الدواجن حيث بلغ عدد المشروعات والتى بدأت الانتاج فى صناعة الدواجن ١٤ مشروعا ، يمثل نحو ٣ر٤٨٪ من اجمالى عدد المشروعات الزراعية والتى بدأت الانتاج . كما يتضح من نفس الجدول أن هناك مجالين لا تحتوى على مشروعات بدأت الانتاج وهما المجمعات الزراعية الصناعية والميكنة الزراعية .

رأس المال المملوك والتكاليف الاستثمارية للمشروعات الزراعية وفقا للمجالات المختلفة :

بلغ اجمالى رأس المال المملوك للمشروعات الزراعية نحو ٧ر٢١٢ مليون جنيه منها ٢ر١٣٥ مليون جنيه بالعملة المحلية تمثل نحو ٦ر٦٣٪ من الاجمالى ، ونحو ٥ر٧٧ مليون جنيه بالعملة الاجنبية تمثل نحو ٤ر٣٦٪ من الاجمالى ، وهذا يعنى أن الجزء الاكبر من رأس المال المملوك للمشروعات الزراعية ساهم فيه الجانب المحلى .

ويأتى رأس المال المملوك لمشروعات صناعة الدواجن فى المركز الاول بالنسبة لرأس المال المملوك لمشروعات المجالات المختلفة حيث بلغ رأس المال المملوك لمشروعات صناعة الدواجن نحو ٣ر٧٠ مليون جنيه، يمثل نحو ١ر٣٣٪ من اجمالى رأس المال المملوك للمشروعات الزراعية، ويرجع اتجاه رأس المال لمشروعات الدواجن الى ارتفاع معدل العائد الداخلى لرأس المال بتلك المشروعات بالمقابلة بغيرها من المشروعات حيث بلغ هذا المعدل بمشروعات الدواجن ما بين ٥ر١٦ — ٧ر٦٨٪ كما هو موضح بجدول (١١) .

ويتضح من جدول (١٠) أن اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات الزراعية قد بلغ نحو ٢ر٤٨٢ مليون جنيه ، وتأتى التكاليف الاستثمارية لمشروعات الانتاج النباتى فى المركز الاول بالنسبة للتكاليف الاستثمارية لمشروعات المجالات المختلفة حيث بلغت التكاليف الاستثمارية لمشروعات الانتاج النباتى نحو ١ر١٣٥ مليون جنيه ، تمثل نحو ٠ر٢٨٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات الزراعية.

العمالة والاجور بالمشروعات الزراعية :

يوضح جدول (١٢) العمالة والاجور للمشروعات الزراعية فى المجالات المختلفة والتى وافقت عليها هيئة الاستثمار حتى ٨٢/١٢/٣١ .

جدول (١٠)
راس المال المملوك والتكاليف الاستثمارية بالمليون جنيه
لمشروعات صناعة الزراعة وفقا للمجالات المختلفة
والتى وافقت عليها هيئـة الاستثمار حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

مجال المشروع	عـدد المشروعات	راس المال المملوك (مليون جنيه)						اجمالى التكاليف الاستثمارية	٪
		عملة محلية	٪	عملة أجنبية	٪	اجمالى	٪		
صناعة الدواجن	٣٦	٤٦ر٧	٣٤ر٥	٢٣ر٦	٣٠ر٥	٧٠ر٣	٣٣ر١	١٢٤ر٠	٢٥ر٧
المزارع السمكية	٧	١٦ر٤	١٢ر١	٦ر٠	٧ر٧	٢٢ر٤	١٠ر٥	٤٥ر٧	٩ر٥
الانتاج النباتى	١٣	٢٧ر٨	٢٠ر٦	٢٧ر٦	٣٥ر٦	٥٥ر٤	٢٦ر٠	١٣٥ر١	٢٨ر٠
الانتاج الحيوانى	٨	٨ر٦	٦ر٤	٨ر١	١٠ر٥	١٦ر٧	٧ر٩	٣٤ر٥	٧ر٢
استصلاح الاراضى	٩	١٢ر٤	٩ر٢	٦ر٠	٧ر٧	١٨ر٤	٨ر٧	٥٣ر٣	١١ر١
مجمع زراعى صناعى	٣	١٠ر٧	٧ر٩	٢ر٤	٣ر١	١٣ر١	٦ر٢	٤٥ر٤	٩ر٤
الميكنة الزراعية	٢	٤ر٣	٣ر٢	٠ر٧	٠ر٩	٥ر٠	٢ر٤	١٨ر٠	٣ر٧
انتاج اعلاف	٨	٨ر٢	٦ر١	٣ر٠	٣ر٩	١١ر٢	٥ر٣	٢٦ر٢	٥ر٤
الاجمالى	٨٨	١٣٥ر٢	١٠٠ر٠	٧٧ر٥	١٠٠ر٠	٢١٢ر٧	١٠٠ر٠	٤٨٢ر٢	١٠٠ر٠

المصـــدر : جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى ، سـجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢

جـدول (١١)
معدل العائد الداخلى للمشروعات الزراعية للمجالات المختلفـة

مجال المشروع	معدل الانتاج الداخلى
	٪
صناعة الدواجن	١٦ر٥ — ٦٨ر٧
انتاج أرانب	٢٢
انتاج حيوانى	٢٦ر٤
مزارع سمكية	٢٧
انتاج ألبـــان	٥٠ر٣
انتاج خضروات	٣٠ر٧
انتاج تقاوى الذرة	٦٠
انتاج البصل المجف	٢٣
ثلاجة حفظ أغذية	٢٤ر٣ — ٣٣ر٣

المصـــدر :
هيئة استثمار المال العربى والاجنبى ، بيانـات ترويج المشروعـات الاستثمارية ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢

ويتضح من هذا الجدول أن اجمالى العمالة للمشروعات الزراعية قد بلغ ١٦٩٢٥ عامل وقد بلغ اجمالى أجورها نحو ١٧٣١٤ر٥ ألف جنيه، وبلغ متوسط أجر العامل بتلك المشروعات نحو ١٠٢٠ جنيـه سـنويا . كما يتبين من هذا الجدول أن اجمالى العمالة بمشروعات الانتاج النباتى تأتى فى المركز الاول بالنسبة لاجمالى العمالة لمشروعات المجالات المختلفة حيث بلغ اجمالى العمالة بمشروعات الانتاج النباتى ٦٤٣٧ عامل ، يمثل نحو ٣٨ر٠٪ من اجمالى العمالة للمشروعات الزراعية ، كما تأتى أيضا فى المركز الاول من حيث اجمالى الاجور حيث بلغ اجمالى الاجور بمشروعات الانتاج النباتى نحو ٤٨٠٤ر٠ ألف جنيه ، يمثل نحو ٢٧ر٧٪ من اجمالى الاجور للمشروعات الزراعية .

كما يتضح من جدول (١٢) أن أعلى متوسط لاجر العامل السنوى هو فى مشروعات المجمعات الزراعية الصناعية والبالغ ٢٢١٠ جنيـــه سنويا ، ويرجع ارتفاع متوسط أجر العامل فى تلك المشروعات الى طبيعة هذه المشروعات حيث أنها تجمع بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى . وبلغ أدنى متوسط لأجر العـامل السنوى فى مشروعات الانتاج النباتى

والذى بلغ نحو ٧٥٠ جنيه سنويا ، كما بلغ متوسط أجر العامل السنوى للمشروعات الزراعية نحو ١٠٢٠ جنيه سنويا .

مما سبق ينضح أن المشروعات الزراعية نتيجة للانفتاح الاقتصادى قد أتاحت فرصا جديدة للعمل وبأجور مرتفعة ، مما يؤدى الى رفع مستوى معيشة العاملين بصناعة الزراعة .

جدول (١٢)

اجمالى العمالة بالالف جنيه واجمالى الاجور ومتوسط أجر العامل السنوى بالالف جنيه فى المشروعات الزراعية وفقا للمجالات المختلفة

مجال المشروع	عدد المشروعات	العمالة	% من الاجمالى	الاجور	% من الاجمالى	المتوسط السنوى لأجر العامل فى المشروع
				الف جنيه		الف جنيه
صناعة الدواجن (١)	٣٦	٣١٣١	١٨ر٥	٢٩٨٢ر٥	١٧ر٢	٠ر٩٥
المزارع السمكية	٧	١٠٦٧	٦ر٣	١٢٦٦ر٠	٧ر٣	١ر١٩
الانتاج النباتى (٢)	١٣	٦٤٣٧	٣٨ر٠	٤٨٠٤ر٠	٢٧ر٧	٠ر٧٥
الانتاج الحيوانى (٣)	٨	١٨٧٣	١١ر١	١٥٢٥ر٠	٨ر٨	٠ر٨١
استصلاح الاراضى	٩	١٧٥٠	١٠ر٣	٢٥٨١ر٠	١٤ر٩	١ر٤٧
مجمع زراعى صناعى	٣	١١٣٤	٦ر٧	٢٥٠٥ر٠	١٤ر٥	٢ر٢١
الميكنة الزراعية	٢	٥٠٠	٣ر٠	٥٥٠ر٠	٣ر٢	١ر١٠
انتاج أعلاف	٢	١٠٣٣	٦ر١	١١٠١ر٠	٦ر٤	١ر٠٧
الاجمالى	٨٨	١٦٩٢٥	١٠٠ر٠	١٧٣١٤ر٥	١٠٠ر٠	١ر٠٢

(١) لم تتوفر بيانات عن الاجور والعمالة لشركات الدقهلية الوطنية للدواجن وشركة الشرق الاوسط لانتاج ١٥ مليون بيضة ومشروع انتاج بيض المائدة (٣٠ مليون بيضة) .

(٢) لم تتوفر بيانات عن شركة الدلتا للسكر والشركة العربية الاولى للاعمال الزراعية.

(٣) لم تتوفر بيانات بالنسبة للشركة العربية المشتركة للالبان عن العمالة والاجور .

المصدر :

جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى، سجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٢

● تقييم لأحد المشروعات الزراعية التى بدأت الانتاج ●

تم تقييم أحد المشروعات الزراعية والتى بدأت الانتاج فى مجال صناعة الدواجن وذلك من واقع استمارات المتابعة التى تقوم هيئة الاستثمار باعدادها نتيجة متابعة المشروعات للتعرف على موقف تلك المشروعات . واسم المشروع هو امريكان رينبو لانتاج بيض ولحوم الدواجن ، وتاريخ بدء الانتاج هو ١٩٨١/١٠/١ ، وتاريخ المتابعة ١٩٨٢/١٢/٣١ ، والشكل القانونى للمشروع هو تضامن ، ومقر المشروع جنزور بالمنوفية (جدولان ١٣ ، ١٤) .

وقد بلغ اجمالى راس المال للمشروع ١٠٦٧ الف جنيه منها ٦١٧ الف جنيه بالعملة المحلية ، تمثل ٥٧٫٨٪ من اجمالى راس المال ، ٤٥٠ الف جنيه بالعملة الاجنبية ، تمثل نحو ٤٢٫٢٪ من اجمالى راس المال . وبلغ جملة التكاليف الاستثمارية للمشروع ٨٩٨ الف جنيه منها ٣٨٢ الف جنيه بالعملة المحلية ، تمثل ٤٢٫٥٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية ، ٥١٦ الف جنيه بالعملة الاجنبية ، تمثل نحو ٥٧٫٥٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية ، ويعنى هذا أن الجزء الاكبر من التكاليف الاستثمارية تمثل فى الجانب الاجنبى وذلك لقيام المشروع بتوفير الآلات والمعدات اللازمة له من الخارج مما أدى الى ارتفاع التكاليف الاستثمارية الاجنبية ، وقد تبين أن الجزء الاكبر من التكاليف الاستثمارية يتمثل فى تكاليف المعدات والآلات التى بلغت قيمتها ٥٥٧ الف جنيه ، تمثل نحو ٦٢٫٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروع .

وبلغت المصروفات أو التكاليف الجارية او التشغيلية للمشروع فى الفترة من ١٩٨٢/١/١ حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ نحو ٣١٥ الف جنيه منها ٢٧٩ الف جنيه بالعملة المحلية ، تمثل نحو ٨٨٫٦٪ من اجمالى المصروفات الجارية ، و٣٦ الف جنيه بالعملة الاجنبية ، تمثل نحو ١١٫٤٪ من اجمالى التكاليف الجارية . وتشكل تكاليف العلف الجزء الاكبر من التكاليف الجارية حيث بلغت تكاليف العلف نحو ١٩٦ الف جنيه ، تمثل نحو ٦٢٫٢٪ من اجمالى التكاليف الجارية .

وقد تمثلت مبيعات المشروع فى بيع ٦٫٢ مليون بيضة بلغت قيمتها ٤٩٤ الف جنيه ، وقد تبين من دراسة استمارات المتابعة للمشروع عدم تحقيق المستهدف من الايرادات ، حيث كان من المستهدف انتاج ١٠ ملايين بيضة بقيمة تبلغ ٥٥٠ الف جنيه ، وانتاج ٣٦ الف دجاجة للذبح بقيمة تبلغ ٤٩ الف جنيه . وتحقق من هذا المستهدف انتاج ٦٫٢ مليون بيضة بقيمة ٤٩٤ الف جنيه ، وهذا يعنى تحقيق الايرادات

جـدول (١٣)
التكاليف الاستثمارية لمشروع أمريكان رينبو للانتاج الحيوانى (صناعة الدواجن) بالألف جنيه حتى ١٩٨٢/١٢/٢١

البنـود	محلى	أجنبى	اجمالى
	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه
الاراضى	٥٤	—	٥٤
مبـان	١٥٨	—	١٥٨
آلات ومعدات	٤١	٥١٦	٥٥٧
عدد وأدوات	—	—	—
وسائل نقل	٢٢	—	٢٢
أثاث ومفروشات	٤	—	٤
مصاريف تأسيس	٢٣	—	٢٣
مصاريف أخرى	٦١	—	٦١
انشاءات وتركيبات	١٩	—	١٩
الاجمـالى	٣٨٢	٥١٦	٨٩٨

المصـــدر :

هيئة استثمار المال العربى والاجنبى ، سجلات ادارة الاحصـاء ، بيانات غـير منشـورة ، ١٩٨٢

جـدول (١٤)
التكاليف التشغيلية أو الجارية لمشروع أمريكان رينبو بالالف جنيه فى الفترة من ١٩٨٢/١/١ حتى ١٩٨٢/١٢/٢١

مصروفات التشغيل	محلى	أجنبى	اجمالى
	الف جنيه	الف جنيه	ألف جنيه
كتاكيت	—	٢٢	٢٢
مواد خام (علف)	١٩٦	—	١٩٦
أجـور	٦	—	٦
مصروفات	٢٠	—	٢٠
مصروفات بيع وتوزيع	١٣	—	١٣
مصروفات تمويل	٢٨	١٤	٤٢
مصروفات عمومية	١٦	—	١٦
مصروفات أخرى	—	—	—
الإجمـالى	٢٧٩	٣٦	٣١٥

المصـــدر :

هيئة استثمار المال العربى والاجنبى ، سجلات ادارة الاحصـاء ، بيانات غـير منشـورة ، ١٩٨٢

المستهدفة بنسبة ٤ر٨٢٪ ، وتحقيق انتاج البيض المستهدف بنسبة ٠ر٦٢٪ ، وعدم تحقيق الانتاج المستهدف من دجاج الذبح . وقد تبين من دراسة استمارات المتابعة للمشروع ان عدم تحقيق المستهدف يرجع الى عدم استكمال التجهيزات الخاصة بالمشروع ، وارتفاع الاسعار، وعدم توفر الاعلاف اللازمة . وقد بلغ اجمالى العمالة بالمشروع ١٠ عمال وبلغت قيمة أجورهم السنوية ١٤ ألف جنيه .

● المعوقات الاساسية التى واجهت الانفتاح الاقتصادى فى مصر ● ● وعلى الاخص فى المجال الزراعى ●

يمكن تقسيم هذه المعوقات الى معوقات ناتجة عن المستثمرين، ومعوقات ناتجة عن الدولة ، وأخرى ناتجة عن الهيئة العامة للاستثمار:

(اولا) معوقات ناتجة عن المستثمرين :

(١) عدم اتجاه المستثمر الاجنبى نحو بعض المشروعات الانتاجية الزراعية كاستصلاح الاراضى، حيث ان المستثمر الاجنبى حينما يقبل على الاستثمار يكون ذلك بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن ، ولا يتوفر ذلك فى مثل هذه المشروعات والتى تعتبر من المشروعات الهامة للمقتصد المصرى حتى يمكن احداث التنمية المطلوبة به .

(٢) تعثر كثير من المشاريع بسبب نقص السيولة النقدية التى تمكن هذه المشاريع من القيام بالاعمال المطلوبة ، وعدم توفر الاجهزة الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع .

(ثانيا) معوقات ناتجة عن الدولة :

(١) عدم توفر مشروعات البنية الاساسية او قصور هياكل التنمية بحيث لا تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية .

(٢) عدم استقرار القرارات الاقتصادية خاصة ما يخص التجارة الخارجية التى تتغير كل فترة قليلة مما يؤدى الى خلق مزيد من المشاكل للمستثمرين .

(٣) عدم توفر العمالة المطلوبة للمشروعات بالاعداد والنوعيات اللازمة نتيجة لهجرة العمالة المصرية الى الخارج، وعدم وجود سياسة منظمة لتدريب ولاعداد العمالة للعمل فى المشروعات .

(ثالثا) معوقات ناتجة عن الهيئة العامة للاستثمار :

(١) كثرة الاجراءات المطلوبة للحصول على موافقة الهيئة مما يعطل الكثير من المشروعات الاستثمارية .

(٢) عدم وجود متابعة فعلية للمشروعات التى سبق وأن وافقت عليها الهيئة طبقا لدراسة الجدوى التى تقدم بها المستثمر .

(٣) عدم توفر البيانات اللازمة عن مختلف المشاريع الاستثمارية من حيث الانتاج والصادرات والاجور والاسعار ، مما لا يعطى المستثمر الجديد صورة واضحة عن المشروعات التى بدأت الانتاج طبقا لموافقة الهيئة .

● الملخص ●

يطلق اصطلاح الانفتاح الاقتصادى على المنهاج الذى تنتهجه أغلب دول العالم اليوم ، وفيه يعتمد منهاج التنمية الاقتصادية ، ليس على راس المال الوطنى فقط ، وانما يسمح لتدفقات راس المال الاجنبى للمشاركة فى تحديد معدل النمو الاقتصادى . وتأخذ هذه التدفقات لراس المال الاجنبى ثلاثة أشكال رئيسية هى : المعونات الخارجية ، والقروض الاجنبية ، والاستثمار الاجنبى المباشر. ويعرف الانفتاح الاقتصادى بأنه سياسة اقتصادية أخذت بها جمهورية مصر العربية فى السنوات الاخيرة ، الى جانب غيرها من السياسات ، بهدف تشجيع وحفز رءوس الاموال العربية والاجنبية ، وكذلك المصرية ، على القيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج اليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية، وذلك بالاضافة الى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا . واستثمار رءوس الاموال هذه ليس قاصرا على انشاء المشروعات الجديدة ، بل من الممكن أن يساهم فى تحسين وتطوير المشروعات الزراعية القديمة . وقد جددت الدولة مفهوم الانفتاح الاقتصادى وأكدت أن المقصود به هو الانفتاح الانتاجى وليس الاستهلاكى .

وقد تبين من البحث تناقص درجة أو نسبة الاكتفاء الذاتى من الزروع الرئيسية بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، وهذا يعنى زيادة الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات المواطنين من تلك الزروع ، ومن هنا تبرز أهمية الانفتاح الاقتصادى فى توفير رءوس الاموال اللازمة للنهوض بانتاجية وانتاج تلك الزروع ، وكذلك من حيث تعديل الاساليب الانتاجية الزراعية ، وتوفير مستلزمات الانتاج بالكمية والنوعية المناسبة ، أى تحويل الزراعة المصرية الى زراعة حديثة . وهذا يؤدى الى زيادة الانتاج ، وبالتالى زيادة الصادرات الزراعية ، وتقليل الواردات من السلع الزراعية ، وهذا يقلل من العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى ، كما يساهم فى تحقيق الامن الغذائى .

كما تبين من البحث أن عـدد المشروعات الزراعيـة التى وافقت عليها الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى ٨٨ مشروعا حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ ، وتركز الجزء الاكبر من هذه المشروعات فى القـاهرة الكبرى (محافظات:القاهرة ، والجيزة ،والقليوبية) ويرجع ذلك الى وجود وزارات الدولة وتركزها والى توفر الخدمات والمرافق وغيرها من عناصر ومقومات الانتاج ، بالاضافة الى توفر سوق الاستهلاكالكبير والذى يضمن تصريف منتجات هذه المشروعات ، وبذلك يتضحاهمية وضرورة توفير الخدمات والمرافق بالمحافظات المختلفة ، وأيضا العمل على الحد من المركزية حتى يمكن زيادة عدد المشروعات فى المحـافظات المختلفة .

كما اتضح من البحث أن الجـزء الاكبر من هـــذه المشروعات الزراعية ما زالت ،وافقات حديثة ، وهذا يعنى أن هذه المشروعاتلم تبدأ الانتاج ، وبالتالى محدودية أثر الانفتاح الاقتصادى على صناعة الزراعة المصرية .

وقد بلغ اجمالى رأس المال المملوك لهذه المشروعات الزراعيةنحو ٢١٢ر٧ مليون جنيه ، واجمالى التكاليف الاستثمارية لها ٤٨٢ر٢مليون جنيه ، واجماليالعمالة الموظفة بها ١٦٩٢٥ عامل بلغت قيمة أجورهم ١٧٣١٤ر٥ ألف جنيه ، واتجه الجـزء الاكبر من رأس المـال المملوك للمشروعات الزراعية نحو مشاريع الصناعة الداجنة ، وذلك لارتفـاع معدل العائد الداخلى لهذه المشاريع والذىيتراوح بين١٦ر٥ ، ٦٨ر٧٪ .

وقد تبين من تقييم مشروع أمريكان رينبو للدواجن أن المشروع حقق انتاجا فىعام ١٩٨٢ بلغ ٦ر٢ مليون بيضة بلغت قيمتها ٤٩٤ألف جنيه ، يمثل ٨٢ر٤٪ من الايرادات المستهدفة ، ولكن لم يحققالمشروع المستهدف من لحوم الدجاج .

كما اتضح من البحث أن هناك معوقات أساسية واجهتالانفتاح الاقتصادى فى مصر ، وعلى الاخص فى المجال الزراعى ، وهذه المعوقات ناتجة عن المستثمرين ، ومعوقات أخرى ناتجـة عن الدولة ، وكذلك معوقات ناتجة عن الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى .